



دور المحاسبة الاجتماعية في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية: تحليل وتقييم الأثر الاجتماعي والبيئي

¹م.زينة حمزة غالي ²م. م حيدر عباس عزيز ³م. محمد عبد الاميرحسوني الغزي

¹الجامعة التقنية الجنوبية / المعهد التقني الناصرية zena992@stu.edu.iq

²الجامعة التقنية الجنوبية / المعهد التقني الناصرية Hiaiderabbas199@stu.edu.iq

³جامعة سومر كلية الإدارة والاقتصاد mohammedabdalameer1992@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة تأثير المحاسبة الاجتماعية في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية، اذ يتناول العلاقة النظرية بين أنشطة المحاسبة الاجتماعية وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية. كما يتطرق إلى قياس وتحليل علاقة الارتباط والتأثير بين هذه الأنشطة والدور الذي تلعبه في تعزيز قيمة الوحدات الاقتصادية، وقد تم جمع البيانات عبر استبيان تم توزيعه على عينة من الموظفين في مصرف الرافدين في محافظة ذي قار الذين لديهم تماس مباشر بواقع العمل المحاسبي والرقابي، وقد بلغ عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل (117) استمارة، وتم استعمال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات. وقد توصل البحث إلى أن المحاسبة الاجتماعية تساهم بشكل كبير في تعزيز صورة الوحدات الاقتصادية وزيادة الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة. كما أن تطبيق أسس المحاسبة الاجتماعية يساعد في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية في أنشطة الوحدات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الاجتماعية، قيمة الوحدة الاقتصادية، الأثر الاجتماعي والبيئي.

المقدمة :

تُعد المحاسبة الاجتماعية من المفاهيم الأساسية التي تعكس التزام الوحدات الاقتصادية بتأثير أنشطتها على المجتمع والبيئة المحيطة بها، اذ ان العديد من الوحدات الاقتصادية تسعى الى تحقيق الأرباح كهدف رئيسي، فإن دمج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجياتها يساهم في تحسين صورتها العامة ويزيد من الميزة التنافسية لها لذلك فالرياح الاقتصادي لا ينبغي أن يتحقق على حساب التلوث البيئي أو تدهور حقوق الأفراد والمجتمعات وعليه تعد المحاسبة الاجتماعية أداة تساهم في تقييم الأثر



الاجتماعي والبيئي للقرارات الاقتصادية مما يعزز الشفافية للأطراف الأخرى ومساعدتهم على اتخاذ قرارات سليمة, لذلك ان الوحدات الاقتصادية التي تأخذ في اعتبارها المسؤولية الاجتماعية وتحترم البيئة والمجتمع تجد نفسها في وضع أفضل لتحقيق النجاح المستدام وتحسين ادائها مما ينعكس على زيادة ارباحها من خلال اتخاذ قرارات مسؤولة تتعلق بالموارد الطبيعية، والعمالة، والمستهلكين, فضلاً عن القرارات الأخرى التي تمكن من المحافظة على البيئة والمجتمع, كما أن التركيز على المسؤولية الاجتماعية يزيد من جذب الوحدات الاقتصادية للاستثمارات، اذ يظهر المستثمرون اهتمامًا متزايدًا بالوحدات الاقتصادية التي تتبنى ممارسات مستدامة وصديقة للبيئة وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على قيمة الوحدة الاقتصادية.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في إغفال العديد من الوحدات الصناعية العراقية لمسؤولياتها الاجتماعية في قوائمها المالية رغم أن ذلك يؤثر بشكل كبير على رفاهية المجتمع والتنمية المستدامة, اذ ان العديد من هذه الوحدات الاقتصادية لا تلتزم بالإفصاح عن أثرها الاجتماعي والبيئي مما يؤدي إلى تجاهل الأضرار الاجتماعية الناتجة عن أنشطتها لذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1. هل ان تطبيق المحاسبة المسؤولية الاجتماعية يحسن من الجوانب البيئية والاجتماعية؟
2. هل إن التزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية يؤدي إلى زيادة قيمتها وتعزيز ارباحها؟

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من الحاجة لفهم التأثيرات الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية اذ زاد اهتمام الوحدات الاقتصادية العراقية في الوقت الحالي بتقديم تقارير مالية تأخذ في اعتبارها تأثير القرارات الاقتصادية على المجتمع, لذلك يسلط البحث الضوء على كيفية استعمال المحاسبة الاجتماعية لتحسين اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال تحقق التوازن بين المصلحة المالية والمصلحة الاجتماعية, كما يساهم البحث في زيادة الوعي حول أهمية المحاسبة الاجتماعية في تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل الوحدة الاقتصادية، وهذا ما يعزز العلاقة بينها وبين أصحاب المصلحة وبالتالي زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية.

اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الآتي:



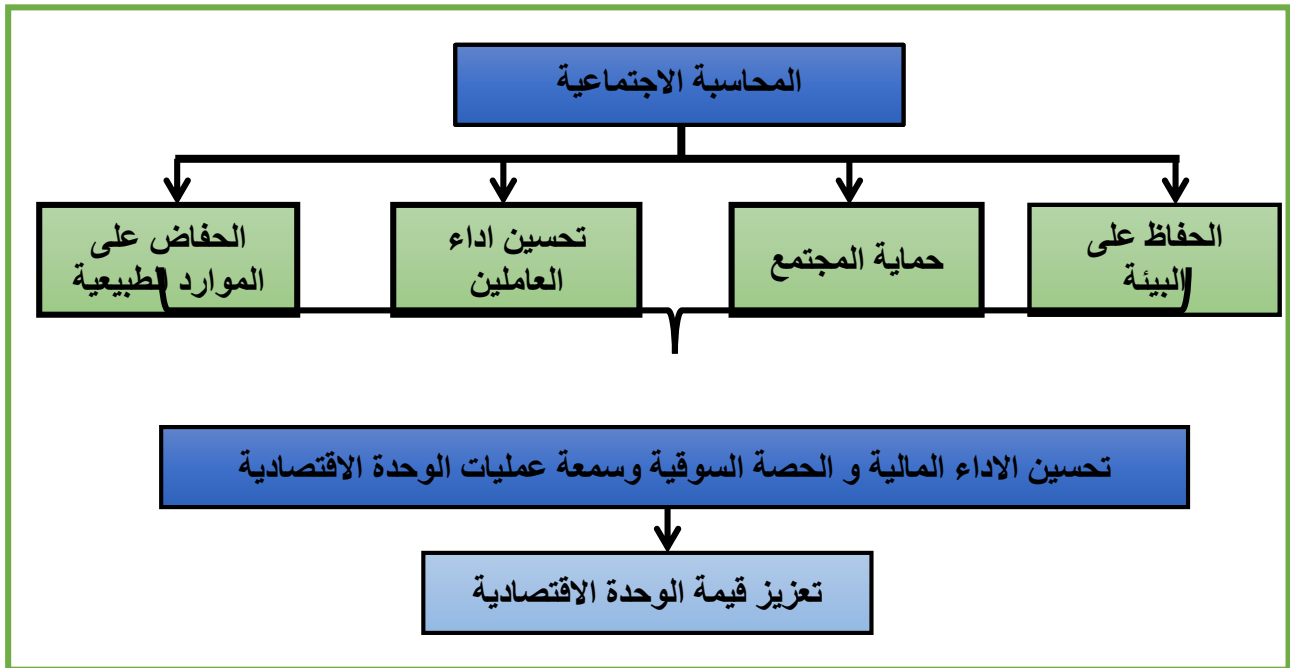
1. التطرق الى الجوانب النظرية للمحاسبة الاجتماعية وقيمة الوحدة الاقتصادية.
2. تحديد العلاقة النظرية بين أنشطة المحاسبة الاجتماعية وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية.
3. قياس وتحليل علاقة الارتباط والتأثر بين أنشطة المحاسبة الاجتماعية والدور الذي تلعبه في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية.

فرضيات البحث: يستند البحث الى الفرضيات الآتية:

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المحاسبة الاجتماعية ودورها في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية.

2- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين المحاسبة الاجتماعية وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية.

هيكل البحث المقترح:



الشكل (1) نموذج البحث



المبحث الأول: الاطار النظري

أولاً : نشأت ومفهوم المحاسبة الاجتماعية

تم اقتراح مفهوم المحاسبة الاجتماعية بشكل نظري في أوائل الستينيات في الولايات المتحدة، اذ بدأ هذا المفهوم من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبين في أوائل السبعينيات بهدف استكشاف الحواجز والصعوبات المتعلقة بعملية قياس واعداد تقارير المحاسبة الاجتماعية وفي تلك الفترة قامت بعض الوحدات الاقتصادية مثل جنرال موتورز وبنك أمريكا بأعداد التقارير الاجتماعية، وفي عقد الثمانينيات انخفضت تقارير المسؤولية الاجتماعية وكان أحد أسباب تراجعها هو تركيز الوحدات الاقتصادية على تعزيز أرباحها التجارية والاقتصادية مما جعلها تهمل الضغوط الاجتماعية المرتبطة بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، اذ ان هيمنة الفوائد التجارية على تقارير المسؤولية الاجتماعية قللت من أهمية هذه التقارير في استراتيجيات الوحدات الاقتصادية، وبالتالي لم تحقق المحاسبة الاجتماعية تقدماً كبيراً في تلك الفترة. (Pourali,2012:415)

ومع مرور الوقت تطورت المحاسبة الاجتماعية لتتبنى نهجاً أكثر توافقاً مع مصالح الأعمال التجارية، اذ بدأ التركيز على دمج احتياجات الوحدات الاقتصادية مع احتياجات المجتمع، وبالتالي أصبحت المحاسبة الاجتماعية تأخذ في الاعتبار المستفيدين الآخرين بجانب الوحدات الاقتصادية مثل الموظفين والمستهلكين والمجتمع بشكل عام، وان هذا التوجه يعكس فلسفة "الاقتصاد الجديد" التي تهدف إلى إصلاح الاقتصاد من خلال إدخال مبادئ أخلاقية وإعادة توزيع الثروات في محاسبة الوحدات الاقتصادية واتخاذ القرارات التجارية، كما يركز على تضمين التكاليف الاجتماعية والبيئية ضمن حسابات الوحدات الاقتصادية، اذ تعد المحاسبة الاجتماعية وسيلة لجعل الوحدات الاقتصادية تتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع بشكل عملي دون التأثير سلباً على أدائها المالي، ففي البداية اعترفت المحاسبة الاجتماعية بضرورة تنظيم الأنشطة التجارية لتجنب إساءة الوحدات الاقتصادية لاستعمال سلطتها في غياب الرقابة ومع تطور هذا المفهوم أصبح من الممكن ان توافق احتياجات الوحدات الاقتصادية مع احتياجات المجتمع، اذ يكون مايفيد الوحدات الاقتصادية مفيداً أيضاً للمجتمع ، وعلى العكس فان المحاسبة التقليدية التي تركز فقط على الربحية فان المحاسبة الاجتماعية تهتم بالآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة الوحدات الاقتصادية ومن خلال ذلك تسعى إلى تقديم صورة أوسع وأشمل



حول تأثير الوحدات الاقتصادية على المجتمع والبيئة، مما يميزها عن أنظمة المحاسبة التقليدية التي تركز فقط على الأداء المالي (Cooper et a; ,2005:953-955).

اذ كان يُنظر الى المحاسبة الاجتماعية في البداية كجزء هامشي من المحاسبة التقليدية مما قيد من تطورها وجعل من الصعب دمجها ضمن النظام المحاسبي التقليدي ومع مرور الوقت تم التحول لرؤية المحاسبة المالية كجزء محدود من المحاسبة الاجتماعية، مما منحها دافعاً جديداً للتطور والتوسع وان هذا التغيير سمح أيضاً برؤية المحاسبة المالية على أنها نوع من المحاسبة الاجتماعية ولكنها مقيدة بمجموعة من الأحداث المالية والمستخدمين، لذلك ان المحاسبة الاجتماعية تظهر عندما يتم تخفيف هذه القيود وتصبح أداة تساعد في تطور المحاسبة للشركات بشكل يتجاوز الحدود التقليدية وقد اختلف الباحثون والاكاديميون حول مفهوم المحاسبة الاجتماعية اذ يراها البعض أداة للشفافية والمساءلة بينما يرفض آخرون الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية مثل الماركسيين أو أصحاب الفكر البيئي العميق. وبشكل عام تهدف المحاسبة الاجتماعية إلى خلق طرق محاسبية جديدة تستجيب للاحتياجات الاجتماعية والبيئية، وتعزز من الشفافية والعدالة في التعامل مع القضايا المجتمعية . (Gray,2002:698)

وتعد نظرية أصحاب المصلحة هي المفهوم الأساسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات وهو أن "العمل الجيد" يمكن أن يحقق أداءً جيداً أيضاً بسبب انخفاض التكاليف ومخاطر العمل (التقاضي أو فرض غرامات على الممارسات السيئة) ، وتحسين علاقات الموظفين ودوافعهم، ينبغي أن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات مضمنة في جميع أنحاء المؤسسة وأن تشكل جزءاً من عملية صنع سياسات الوحدة الاقتصادية. كما ينبغي أن تراعي قرارات العمل جميع الجوانب الثلاثة (البيئية والاجتماعية والحوكمة) للمسؤولية الاجتماعية للشركات ، من أجل ضمان الاستدامة وطول العمر ليس فقط لرجال الأعمال ولكن للمجتمع أيضاً. وبالتالي ، فإن الجانب الثالث الذي يشمل أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ألا وهو حوكمة الوحدات الاقتصادية ، يعمل على طمأننة المساهمين بأنشطة الإدارة الجيدة للمنظمة. ، فقد تم تطوير ممارسات حوكمة الوحدات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وتعرف المحاسبة الاجتماعية على انها الافصاح عن المعلومات التنظيمية (المالية وغير المالية) التي تعمل على توسيع نطاق المحاسبة المالية التقليدية (عبر حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية)



بشكل كبير، وهناك تفسير شائع هو أن المحاسبة الاجتماعية تغطي جميع أشكال الحسابات التي تتجاوز الحسابات الاقتصادية (Vigante,2013:13)

وترى الجمعية الأمريكية للمحاسبين ان التركيز الرئيسي للمحاسبة الاجتماعية هو اعداد تقارير وقياس تأثيرات التجارة الخاصة بالوحدة الاقتصادية على المجتمع والبيئة. اذ تشير المحاسبة الاجتماعية إلى قياس تأثيرات الأنشطة (بالوحدات النقدية وغير النقدية) الجيدة وغير الجيدة، بمعنى أن المحاسبة الاجتماعية تشمل قياس التكلفة والعائد وتقارير الأنشطة العامة والخطط الاجتماعية، كما عرفت المحاسبة الاجتماعية بانها عملية جمع وقياس و اعداد تقارير عن المعاملات وتأثيراتها المتبادلة بين الكيانات والمجتمع المحيط بها من خلال المحاسبة الاجتماعية يتم قياس واعداد تقارير التأثيرات المتبادلة بين الكيانات والمجتمع المحيط بها، مما يجعل من الممكن تقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات الاجتماعية (Pourali,2012:415). كما عرفت "بانها عملية توجيه التأثيرات الاجتماعية والبيئية لأنشطة الوحدة الاقتصادية إلى فئات أصحاب المصالح مع الوحدة الاقتصادية بما في ذلك المجتمع بشكل عام"، وقد أدت إلى توسيع دور المحاسبة فقد كانت المحاسبة في السابق تقتصر على توفير المعلومات المالية لمالكي رأس المال، خصوصاً حملة الأسهم ولكن مع تطور المفهوم أصبح للمحاسبة دور أوسع يشمل مسؤوليات الوحدة الاقتصادية تجاه المجتمع وهذا التغيير يعكس الحاجة إلى تقييم التأثيرات الاجتماعية والبيئية لأنشطة الوحدات الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمسؤولية الاجتماعية (Yayla& Kaya,2007:51)

وتعرف المحاسبة الاجتماعية من وجهة نظر الباحثين "بانها تقييم وإفصاح الوحدة الاقتصادية عن تأثيراتها والاجتماعية بهدف توسيع نطاق المحاسبة التقليدية التي تركز فقط على الأداء المالي، لتشمل التأثيرات التي تحدثها الوحدة الاقتصادية على المجتمع والبيئة". وتعد المحاسبة الاجتماعية أداة فاعلة لتوجيه ممارسات الوحدة الاقتصادية نحو المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، مع التأكد من أن الوحدة الاقتصادية تأخذ في الحسبان مصالح جميع الأطراف المعنية (الموظفين، المجتمع، الزبائن، البيئة) بجانب تحقيق الربح.



ثانيا: أهمية المحاسبة الاجتماعية:

تعد المحاسبة الاجتماعية ذات أهمية كبيرة لأنها توفر للمجتمعات معلومات دقيقة وواقعية حول العواقب الفعلية للرفاهية الاقتصادية التي تُعلنها الوحدات الاقتصادية، إذ تمثل رداً على الدعاية المبالغ فيها والتوجهات الأنانية التي تتبعها الوحدات الاقتصادية، إذ توضح المحاسبة الاجتماعية مدى عجز الوحدات الاقتصادية خاصة في ظل النظام الرأسمالي العالمي عن الوفاء بالوعد مثل الاهتمام بالموظفين واحترام حياة الإنسان والتركيز على حماية البيئة والعمل بشكل مسؤول. كما تكشف المحاسبة الاجتماعية أن العالم الذي تهيمن عليه الوحدات الاقتصادية ليس بالضرورة هو الأفضل، وأنه من غير الممكن تحقيق التوازن بين المسؤولية الاجتماعية والطموحات الربحية في نفس الوقت. فضلا عن ذلك تساعد المحاسبة الاجتماعية في إظهار أن الوحدات الاقتصادية لا يمكنها تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد، وتسلب الضوء على بعض التهديدات مثل تعاظم سلطة الوحدات الاقتصادية عبر الأسواق العالمية وضرورة فرض الرقابة الاجتماعية عليها. (Gray, 2007: 10) كما تسعى المحاسبة الاجتماعية إلى تطوير قاعدة نظرية أو إطار عمل يمكن أن يساهم في خلق قاعدة مفاهيمية قوية للمحاسبة الاجتماعية في المستقبل، مما يساهم في توسيع مجالات التخصص داخل مهنة المحاسبة، وبالتالي تمكين المحاسبين من التوسع في مجالات تخصصية جديدة تساهم في تطوير هذا المجال (Onyekwelu et al., 2014: 40)

ثالثا: أهداف المحاسبة الاجتماعية

تتمثل الأهداف العامة للمحاسبة الاجتماعية في الاتي (Onyekwelu el at ,2014:38)

و(Pourali,2012:416):

1- تحديد وقياس المساهمة الاجتماعية الصافية للوحدة الاقتصادية على أساس دوري و يشمل هذا تحديد التكاليف الداخلية والفوائد المحددة لها، فضلا عن التكاليف والفوائد الاجتماعية الخارجية التي تؤثر على المجتمع.



2- تقييم الأداء الاجتماعي للشركات يتطلب تحديد مدى توافق استراتيجيات الوحدة الاقتصادية مع الأولويات الاجتماعية وهدفها في ضمان توزيع عادل للأرباح على الأفراد أي ضمان توزيع الأرباح التي تحققها الوحدات الاقتصادية بطريقة تساهم في رفاهية جميع المعنيين من الموظفين والمستثمرين والمجتمع بشكل عام, إذ لا تقتصر الوحدات الاقتصادية على زيادة الأرباح للمساهمين فقط بل تأخذ في اعتبارها أيضًا التأثيرات الاجتماعية, وإن العلاقة بين الأداء الاقتصادي للشركات والرفاهية الاجتماعية تعد الأساس في المحاسبة الاجتماعية, مما يستدعي وجود آلية قياس فاعلة لقياس الأداء الاجتماعي, وإن هذه الآلية تساعد في ضمان أن الأنشطة الاقتصادية لا تؤثر سلبيًا على المجتمع بل تساهم في تحسين رفاهيته.

3- الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية و يتمثل ذلك في تقديم المعلومات الضرورية التي توضح مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية مثل تحسين بيئة العمل, ودعم المبادرات المجتمعية, وحماية البيئة إذ إن الإفصاح عن هذه الجوانب سيعزز الشفافية ويساعد أصحاب المصلحة والمجتمع في تقييم تأثير الوحدة الاقتصادية على المجتمع والبيئة.

4- الموارد الاقتصادية للمجتمع محدودة, لذلك من الضروري الوصول إلى أقصى إنتاجية في استعمال هذه الموارد إذ ينبغي أن تكون الفائدة الاجتماعية لاستعمالها أكبر من النفقات الاجتماعية.

5- السلع التي كانت مجانية في السابق لن تكون متاحة مجانًا بعد الآن. على سبيل المثال, المياه النقية والهواء يتطلبان نفقات كبيرة بسبب اللوائح التي تتحكم في التلوث البيئي وعمليات التطهير الذاتي, لذلك, ينبغي على الكيان تقديم فوائد للمجتمع مقابل استعمال هذه الموارد

رابعاً : دوافع الوحدات الاقتصادية للقيام بالأنشطة الاجتماعية الطوعية

هناك العديد من الدوافع التي تجعل الوحدات الاقتصادية تقوم بأنشطة اجتماعية طوعية. وفيما يلي مناقشة لأحد هذه الدوافع بشكل تفصيلي :

1- المصلحة الذاتية المستتيرة

مصطلح "المصلحة الذاتية المستتيرة" يدل على التكاليف التي تظهر وكأنها ناتجة عن رغبة الوحدة الاقتصادية في تعزيز مصلحة المجتمع, لكنها أيضًا تتضمن التكاليف التي تُدفع على أمل أن



تحقق الوحدة الاقتصادية فوائد تفوق هذه التكاليف, بمعنى آخر تقوم الوحدات الاقتصادية بأنشطة اجتماعية طوعية ليس فقط لأنها تهدف إلى المساهمة في مصلحة المجتمع, ولكن لأنها تأمل أيضًا في أن تجني منها فوائد تعود عليها بالربح أو تحسين صورتها العامة مثل التبرعات المؤسسية. الوحدات الاقتصادية قد تتبرع الوحدة الاقتصادية للجامعات أو المؤسسات الخيرية لتحقيق فوائد مثل تحسين العلاقات العامة وجذب الخريجين للعمل في الوحدة الاقتصادية 2017, Henderson et al . (925).

2- نظرية أصحاب المصلحة : تشير إلى أن الوحدات الاقتصادية تعمل في بيئة معقدة وتتفاعل مع العديد من أصحاب المصلحة الذين يمكن أن يؤثرها عليها أو يتأثروا بها, ويشمل هؤلاء الأفراد أو المجموعات مثل المساهمين, الزبائن, المجهزين, الحكومات, منظمات حماية البيئة, ووسائل الإعلام, وبما أن الوحدات الاقتصادية تلعب دورًا كبيرًا في إدارة هذه العلاقات بشكل استراتيجي, فإنه ينبغي عليها تحديد الأولويات لتلبية مطالب أصحاب المصلحة استنادًا إلى قوتهم وأهمية العلاقة. وتقسم إدارة المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى ثلاثة أبعاد رئيسية. Henderson et al . (925: 2017), (حسن, 2022: 20-23).

أ- قوة أصحاب المصلحة وقدرتهم في التأثير في الوحدة الاقتصادية.

ب- الموقف الاستراتيجي الذي تتبناه الوحدة الاقتصادية, سواء كان استجابة لمطالب أصحاب المصلحة أو استباقيًا.

ت- الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية.

3- نظرية الشرعية: تشير إلى أن العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع هي بمثابة عقد اجتماعي وفقًا لهذه النظرية, إذا كانت أنشطة الوحدة الاقتصادية متوافقة مع قيم المجتمع, فإن شرعيتها ووجودها سيستمران. ولكن عندما لا تتوافق تصرفات الوحدة الاقتصادية مع توقعات المجتمع, فإن شرعية الوحدة الاقتصادية قد تصبح موضع تساؤل, مما يخلق ما يُسمى فجوات الشرعية وتظهر فجوات الشرعية عندما يكون هناك فشل في الأداء المؤسسي يتسبب في تأثيرات سلبية اجتماعية أو بيئية. وتدفع هذه الفجوات الوحدات الاقتصادية إلى محاولة سد فجوة الشرعية لتجنب العقوبات الاجتماعية أو القانونية مثل مقاطعة المستهلكين للمنتجات, أو فرض قيود على الموارد مثل العمل



ورأس المال المالي، أو الضغط على الحكومة لتنظيم الأنشطة المؤسسية Henderson et al (2017: 925).

كما تتجه الوحدات الاقتصادية الى تبني العديد من الاستراتيجيات لسد فجوات الشرعية تشمل: (حسن, 2022, 23).

1. تغيير أداء الوحدة الاقتصادية ليتوافق مع معايير الشرعية، مع التواصل مع أصحاب المصلحة لإبلاغهم بالتغييرات.
2. تغيير توقعات المجتمع بشأن أداء الوحدة الاقتصادية من خلال التواصل.
3. استعمال التواصل لإبعاد الانتباه عن فجوة الشرعية أو لتعزيز تصور المجتمع عن استجابة الوحدة الاقتصادية للقضايا الاجتماعية والبيئية.

خامسا مجالات المسؤولية الاجتماعية

لقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ستة مجالات للأداء الاجتماعي وهي: البيئة، الموارد غير المتجددة، الموارد البشرية، الموردين، الزبائن، والمجتمع. أما جمعية المحاسبة الأمريكية فقد أجرت دراسة ميدانية على بعض الوحدات الاقتصادية التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية بهدف التعرف على أسس القياس والإفصاح، وأصدرت تقريراً حددت فيه خمسة مجالات للأداء الاجتماعي هي: الرقابة على البيئة، توظيف الأقليات، العاملون، تحسين المنتج، وخدمة المجتمع Jones et al (1995: 399) (Henderson et al, 2017: 932).

بصفة عامة، تتمثل مجالات المحاسبة الاجتماعية في الآتي:

- 1- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تقليل التدهور البيئي والحد من مسببات تلوث الأراضي، الهواء، والضوضاء، فضلا عن برامج التخلص من النفايات، ويعد هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية بسبب تأثيره المباشر على البيئة وعلى النفقات التي تتحملها الدولة نتيجة لهذه الأنشطة.



2- **مجال المساهمات العامة:** يتضمن الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق منافع لجميع أفراد المجتمع، مثل إسهامات الوحدات الاقتصادية في دعم المؤسسات العلمية، والثقافية، والخيرية، وحل المشاكل الإنسانية، وتوفير وسائل النقل.

3- **مجال الموارد البشرية:** يشمل الأنشطة التي تستهدف تلبية متطلبات العاملين داخل الوحدات الاقتصادية من خلال تحسين أوضاعهم المعيشية، الصحية والنفسية مما يساهم في تحقيق الرضا الوظيفي.

4- **مجالات مساهمات المنتج والخدمة:** يرتبط بالعلاقات مع الزبائن ويهدف إلى تحقيق رضاهم عن المنتجات أو الخدمات المقدمة، ويشمل هذا المجال إجراء بحوث اقتصادية لتحديد احتياجات الزبائن التي تتناسب مع قدرتهم الاستهلاكية، وتقديم المعلومات اللازمة حول خصائص المنتجات أو الخدمات وطرق استعمالها.

سادسا: قيمة الوحدة الاقتصادية

تعد قيمة الوحدة الاقتصادية من المواضيع التي تحظى باهتمام المستثمرين وحملة الأسهم إذ تسعى إدارات الوحدة الاقتصادية إلى تعظيم قيمتها كأحد الأهداف الاستراتيجية وذلك كدليل على كفاءتها في إدارة الأصول. وقد عرفت قيمة الوحدة الاقتصادية من وجهة نظر المساهمين بأنها إجمالي العائد الذي يحصل عليه المساهمون، والذي يشمل توزيعات الأرباح والزيادة في سعر السهم (الموسوي 2017: 92)

كما عرفت بأنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة، والتي تنشأ من المشاريع الاستثمارية (Salem & Al-Zubaidi, 2023: 241)

كذلك عرفت قيمة الوحدة الاقتصادية على انها السعر الذي يرغب المستثمرون في دفعه إذا تم بيع الوحدة الاقتصادية" (Naji, 2021: 73)

وأشار إليها Nugroho هي حالة تتحقق نتيجة تراكم أنشطة الوحدة الاقتصادية عبر عدة سنوات منذ تأسيسها، بما يعكس مستوى الثقة العامة التي تحظى بها لدى أصحاب المصلحة والمجتمع (Nugroho, 2018: 347)



وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية، وفيما يلي أبرز هذه المؤشرات: (الموسوي، 2017، 93)

1. **مؤشر الميزة التنافسية:** تشير فكرة الميزة التنافسية إلى ما يمكن أن تفعله الوحدة الاقتصادية من خلال الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنتاج والأرباح في المقابل، وتقليل التكاليف وزيادة حصتها السوقية دون أن يتم ذلك على حساب الأرباح والجودة، إذ أن الوحدات الاقتصادية التي تحافظ على ميزة تنافسية قوية تستطيع أن تظل في مقدمة المنافسة في السوق.
2. **مؤشر حصة السوق:** يُعرف حصة السوق بأنها درجة كفاءة الإنتاج والتسويق في الوحدة الاقتصادية، كما يُقاس بحجم المبيعات في السوق مقارنةً بإجمالي مبيعات الوحدات الاقتصادية نفسها في نفس الصناعة. الوحدات الاقتصادية التي تهيمن على السوق وتؤثر فيه هي تلك التي تمتلك أكبر حصص سوقية.
3. **مؤشر العلامة التجارية:** تعتمد معظم الوحدات الاقتصادية على علامتها التجارية لتمييز منتجاتها عن منتجات الوحدات الاقتصادية الأخرى التي تعمل في نفس القطاع. تعد العلامة التجارية للوحدة الاقتصادية من الأصول غير الملموسة القيمة التي تعطي الوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية في السوق وتساعد في بناء علامة تجارية قوية.
4. **مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:** يشير هذا المؤشر إلى مقياس محاسبي لأداء العمليات كما هو حالياً، حيث يُحسب كمقياس للدخل مخصوماً منه العائد المحاسبي الضروري لحساب مقدار رأس المال المستثمر. ونظراً لأنه لا يشمل تكلفة رأس المال المستثمر، فإن القيمة الاقتصادية المضافة تُعد مقياساً لتقييم الأداء يتجاوز حدود المعايير التقليدية، على وجه الخصوص، يظهر أن الأرباح المحققة تتجاوز تكلفة رأس المال.

زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية عن طريق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :

تساهم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية إذ تعد استثماراً استراتيجياً يزيد من قيمة الوحدة الاقتصادية عن طريق تعزيز الميزة التنافسية لها، فضلاً عن أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تعالج القضايا الاجتماعية داخل الوحدة الاقتصادية، مثل تنوع العاملين وعلاقة الوحدة الاقتصادية معهم وجودة المنتج تعزز من قيمة الوحدة الاقتصادية. كما أن المسؤولية



الاجتماعية للشركات تتجاوز كونها مجرد تكلفة أو قيد على الوحدة الاقتصادية أو عملاً خيرياً، بل يمكن أن تكون مصدرًا للفرص والابتكار والميزة التنافسية، وتعزز تفاعل الوحدة الاقتصادية مع أصحاب المصلحة كافة، مما يؤدي إلى تعزيز سمعة وصورة وقيمة الوحدة الاقتصادية (Naji,2021) (80: وان أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات مثل التقارير البيئية يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي. إذ ان الوحدات الاقتصادية التي تتمتع بأداء مالي أفضل عادة ما تظهر إفصاحًا أكبر عن البيئة. كما أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والعوامل البيئية يعد مهمًا بشكل خاص للمستثمرين المؤسسيين إذ يساعد في التنبؤ بتدفقات النقد المستقبلية وتوقعات الدخل. فضلا عن ذلك يرتبط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكل أقوى مع قيمة الوحدات الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة (Lusiana et al,2021:5636) وهناك عدة مؤشرات للمسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية، وهذه المؤشرات هي: (الموسوي, 2017: 106-108)

1. مؤشر الدخل المحاسبي: يعد من المؤشرات المهمة لتحديد قيمة الوحدة الاقتصادية، إذ يركز على الربحية ويحدد مسؤولية الإدارة في توجيه موارد الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأرباح مع الالتزام بالقيم الاجتماعية. وينبغي أن يتوافق مؤشر الدخل مع أهداف المستثمرين والمجتمع.

2. مؤشر رأس المال الاجتماعي: يرتبط بنجاح الوحدات الاقتصادية من خلال الاهتمام بالعاملين وتوفير الأجور المناسبة التي تساهم في رفاهيتهم الاجتماعية. إذ ان تعزيز العلاقة بين أداء العاملين وأجورهم يؤثر إيجابًا على الإنتاجية والربحية. وهذا يتطلب تحقيق التوازن بين أهداف الوحدة الاقتصادية والعاملين والمجتمع.

3. مؤشر رأس المال الاجتماعي: يعد من المؤشرات المهمة التي ترتبط بالعلاقات بين الإدارة العليا للشركات وكافة المستويات الإدارية وبين الوحدات الاقتصادية والمجتمع الخارجي. وهو يهدف إلى تحقيق الأهداف التي تسعى الوحدات الاقتصادية لتحقيقها عبر بناء روابط اجتماعية قوية داخل المنظمة وبين أفراد المجتمع. إذ ان رأس المال الاجتماعي يختلف عن أنواع رأس المال الأخرى لأنه لا يظهر في الأشخاص أو في الواقع، بل يُعرف من خلال العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل الوحدات الاقتصادية. وهو يشكل أحد العناصر الأساسية لدالة الإنتاج الحديثة ويهيئ البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي للشركات الصناعية، كما يعزز الثقة والاحترام بين أفراد المجتمع. وان



إدارة الوحدة الاقتصادية بناءً على هذا المؤشر تتحمل مسؤولية مزدوجة تتمثل الأولى بالمسؤولية الاقتصادية التي تمكن من تحقيق علاقات جيدة بين الأفراد العاملين ورفع مستوى الرضا الوظيفي، والمسؤولية الثانية تتمثل بالمسؤولية الاجتماعية والتي تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية. وبالتالي ينبغي على الوحدات الاقتصادية مراعاة تأثير أنشطتها على المجتمع، والالتزام بسد احتياجاتها وفقاً للقوانين والعرف والقيم الاجتماعية السائدة.

ويرى الباحثون ان المحاسبة الاجتماعية تساهم في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال :

أ- تحسين السمعة: الوحدات الاقتصادية التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية تكتسب سمعة إيجابية في السوق، مما يعزز من صورتها لدى الزبائن والمستثمرين مما يمكن من زيادة الطلب على منتجات وخدمات الوحدة الاقتصادية، وبالتالي رفع قيمتها السوقية.

ب- تحقيق الاستدامة: المحاسبة الاجتماعية تساعد الوحدات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تقليل الأثر البيئي والالتزام بالمعايير الاجتماعية، مما يعزز من الاستقرار المالي على المدى الطويل ويزيد من جاذبيتها للاستثمار.

ت- زيادة الميزة التنافسية: من خلال تبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية مثل تحسين ظروف العمل، تقليل التلوث، وتعزيز رفاهية المجتمعات المحلية، تصبح الوحدات الاقتصادية أكثر قدرة على التنافس في الأسواق، مما يساهم في تعزيز قيمتها السوقية.

ث- جذب الاستثمارات: الوحدات الاقتصادية التي تلتزم بممارسات المسؤولية الاجتماعية قد تكون أكثر جذباً للمستثمرين الذين يهتمون بالاستدامة، مما يرفع من قيمة الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل.

ج- الشفافية والإفصاح: الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي في تقارير الوحدة الاقتصادية السنوية يعزز من ثقة المساهمين والمستثمرين، مما يعزز قيمة الوحدة الاقتصادية المالية من خلال بناء علاقات قوية مع أصحاب المصلحة.

المبحث الثاني الجانب التطبيقي

لغرض اختبار فرضيات البحث، تم إعداد استمارة استقصاء لآراء الموظفين في مصرف الرافدين في محافظة ذي قار، الذين لديهم تماس مباشر بواقع العمل المحاسبي والرقابي. وكانت نتائج التحليل البياني لعينة البحث على النحو التالي:

أ. عدد الاستثمارات الموزعة:



جدول (1): العدد الكلي لعينة البحث

التفاصيل	العدد الكلي للاستثمارات الموزعة	الصحيحة	المستبعدة
العدد	125	117	8
النسبة المئوية	100%	93.6%	6.4%

ب. الشهادة:

جدول (2): عينة البحث بحسب الشهادة الأكاديمية

التفاصيل	عليا	أولية	أخرى	المجموع الكلي
العدد	14	55	48	117
النسبة المئوية	12%	47%	41%	100%

ج. سنوات الخبرة:

جدول (3): عينة البحث بحسب سنوات الخبرة

التفاصيل	1- 10 سنة	11- 20 سنة	اكثر من 21 سنة	المجموع الكلي
العدد	41	48	28	117
النسبة المئوية	35%	41%	24%	100%

د. معامل Cronbach's Alpha لقياس درجة الثبات

جدول (4) معامل Cronbach's Alpha

Cronbach's Alpha	N of Items
.717	20

معامل Cronbach's Alpha في هذه الحالة (0.717) يدل على أن الأداة البحثية تتمتع بثبات داخلي جيد، مما يعني أن العناصر في المقياس تتفق بشكل موثوق مع بعضها البعض. هذه القيمة تعتبر مؤشراً على أن الأداة قابلة للاعتماد عليها في جمع البيانات.

التحليل الوصفي وعرض النتائج وتحليلها في ضوء إجابات العينة المبحوث

يركز نتائج استجابات العينة على محاور الاستبانة باستعمال الأساليب الإحصائية مثل النسب المئوية، الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية.

المتغير الأول : المحاسبة الاجتماعية

تشير نتائج التحليل الوصفي للمتغير الأول (المحاسبة الاجتماعية) إلى أن أفراد عينة البحث أبدوا اتجاهًا إيجابيًا نحو دور المحاسبة الاجتماعية في تحسين أداء الوحدات الاقتصادية. إذ تراوحت المتوسطات



الحسابية لفقرات هذا المتغير بين (3.53) و(4.15) على مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يعكس مستوى اتفاق مرتفع نسبياً على أهمية المحاسبة الاجتماعية في تحسين توزيع الموارد المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وبناء الثقة مع المستثمرين. كما أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة المتعلقة بدور المحاسبة الاجتماعية في تحسين العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والأطراف المستفيدة، مما يدل على إدراك واضح لأهميتها في معالجة القضايا الاجتماعية وتعزيز سمعتها. في المقابل سجلت الفقرة الخاصة بتخفيض التكاليف التشغيلية أقل متوسط حسابي، إلا أنها ما زالت ضمن مستوى القبول. وتشير قيم الانحراف المعياري والتباين إلى تقارب وتجانس آراء الباحثين، مما يعكس اتساقاً في تقييم أهمية المحاسبة الاجتماعية ودورها في تحقيق الاستدامة وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي للوحدة الاقتصادية.

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لمؤشرات المحاسبة الاجتماعية

البيان	التباين	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
تؤثر المحاسبة الاجتماعية في تحسين توزيع الموارد المالية داخل الوحدة الاقتصادية.	1.162	1.078	3.56
تساهم المحاسبة الاجتماعية في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية في الوحدة الاقتصادية.	.967	.984	3.78
تساهم المحاسبة الاجتماعية في تحسين العلاقات بين الوحدة الاقتصادية والأطراف المستفيدة	.528	.727	4.15
تؤثر المحاسبة الاجتماعية على قدرة الوحدة الاقتصادية في التعامل مع القضايا الاجتماعية.	.836	.914	3.97
تساهم المحاسبة الاجتماعية في بناء الثقة بين الوحدة الاقتصادية والمستثمرين.	.711	.843	3.85
تساهم المحاسبة الاجتماعية في تعزيز سمعة الوحدة الاقتصادية في الأسواق المحلية والدولية.	1.170	1.082	3.72
تساهم المحاسبة الاجتماعية في تحسين العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والموظفين	.527	.726	3.87
يسهم تطبيق المحاسبة الاجتماعية في تخفيض التكاليف التشغيلية للوحدة الاقتصادية.	1.010	1.005	3.53
تساعد المحاسبة الاجتماعية في تحسين استدامة الوحدة الاقتصادية عبر الاستعمال الأمثل للموارد.	.491	.701	3.99



3.91	.919	.845	تساهم المحاسبة الاجتماعية في تحسين الابتكار داخل الوحدة الاقتصادية.
------	------	------	---

2.4.5 قيمة الوحدة الاقتصادية

تشير نتائج التحليل الوصفي لمتغير قيمة الوحدة الاقتصادية إلى أن عينة البحث أبدت اتجاهًا إيجابيًا نحو المؤشرات التي تعكس تعزيز القيمة الاقتصادية للوحدة. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المتغير بين (3.62) و(4.01) على مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على مستوى اتفاق مرتفع نسبيًا بشأن أهمية كفاءة استعمال الموارد، وجودة المعلومات المحاسبية، وتحسين الأداء المالي في دعم قيمة الوحدة الاقتصادية. وقد حققت فقرة جودة المعلومات المحاسبية أعلى متوسط حسابي، كما أظهرت النتائج أن استمرارية النشاط، تخفيض التكاليف التشغيلية، وتحقيق الأرباح المستدامة تُعد من العوامل المؤثرة في تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل. وتشير قيم الانحراف المعياري والتباين إلى تقارب وتجانس إجابات أفراد العينة، مما يعكس اتساق آرائهم حول أهمية هذه المؤشرات في دعم قيمة الوحدة الاقتصادية.

جدول (6) الإحصاءات الوصفية لمؤشرات قيمة الوحدة الاقتصادية

البيان	التباين	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
تسهم كفاءة استعمال الموارد المالية في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية.	1.275	1.129	3.81
يساعد الإفصاح المالي الواضح في تعزيز القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.	.699	.836	3.79
تؤدي القرارات الإدارية الرشيدة إلى تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل.	.739	.859	3.72
تسهم استمرارية النشاط في دعم القيمة الاقتصادية للوحدة.	1.050	1.025	3.86
يساعد تحسين الأداء المالي في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية.	1.027	1.013	3.91
تؤدي الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية إلى تعزيز قيمتها في السوق.	1.145	1.070	3.74
يسهم تخفيض التكاليف التشغيلية في رفع قيمة الوحدة الاقتصادية.	.918	.958	3.80
تساعد كفاءة إدارة المخاطر المالية في حماية قيمة الوحدة الاقتصادية.	1.195	1.093	3.65



3.62	1.112	1.237	يؤدي تحقيق الأرباح المستدامة إلى تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية.
4.01	.713	.509	تسهم جودة المعلومات المحاسبية في دعم قيمة الوحدة الاقتصادية.

ثانياً: اختبار فرضيات البحث وتفسير النتائج وتحليلها

في هذا المبحث يتم اختبار الفرضيات التي تم تحديدها في البحث بهدف الحكم عليها بالقبول أو الرفض باستعمال التحليل الإحصائي المناسب. إذ يتم استعمال الانحدار الخطي البسيط، مع تحليل قيمة معامل الارتباط، ومستوى الدلالة، وقيمة (F) المحسوبة، فضلاً عن معامل التحديد (R^2) كما يتم إجراء اختبار معامل بيتا (β) واختبار (t) لتحديد مدى تأثير المتغيرات على بعضها البعض.

اختبار الفرضية الأولى:

(توجد علاقة ارتباط بين المحاسبة الاجتماعية وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية)

وقد تم استعمال معامل الارتباط (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين المحاسبة الاجتماعية

وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية. وكما هو موضح في الجدول رقم (6)

جدول (7): قيم الارتباط بين المحاسبة الاجتماعية وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية

		الارتباط	
		الوحدة المحاسبة الاجتماعية	قيمة الوحدة الاقتصادية
المحاسبة الاجتماعية	Pearson Correlation	1	.727**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	117	117
قيمة الوحدة الاقتصادية	Pearson Correlation	.727**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	117	117

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تُظهر نتائج جدول (7) وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة الاجتماعية وقيمة الوحدة الاقتصادية، إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.727)، وبمستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000) عند مستوى معنوية (0.01) ثنائي الطرف. وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما ارتفع مستوى تطبيق المحاسبة الاجتماعية في الوحدة الاقتصادية، ارتفعت قيمتها الاقتصادية، من خلال تحسين كفاءة استعمال الموارد، وتعزيز الشفافية، وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة. كما تعكس قوة معامل الارتباط أن للمحاسبة الاجتماعية دوراً مهماً في دعم القيمة الاقتصادية للوحدة على المدى المتوسط والطويل. وبناءً على ذلك فإن العلاقة بين المتغيرين تُعد معنوية إحصائية، مما يدعم الفرضية



التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة الاجتماعية وقيمة الوحدة الاقتصادية.

اختبار الفرضية الثانية:

توجد علاقة تأثير بين المحاسبة الاجتماعية وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية".
تم استعمال الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير المحاسبة الاجتماعية على زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية. وكما هو موضح في جدول رقم (8)

جدول (8): تأثير المحاسبة الاجتماعية على زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية

الخطأ للتقدير	المعياري	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط	Model
.31389	.525	.529	.727 ^a	1	

a. Predictors: (Constant), قيمة الوحدة الاقتصادية

أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن معامل الارتباط (R) بلغ (0.727) كما بلغ معامل التحديد (R²) (0.529)، وهو ما يدل على أن المحاسبة الاجتماعية تفسر نحو (52.9%) من التغيرات في قيمة الوحدة الاقتصادية، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.525)، مما يعكس قوة النموذج بعد ضبط تأثير حجم العينة. وبلغ الخطأ المعياري للتقدير (0.31389)، مما يدل على دقة مقبولة في التنبؤ بالقيم المتوقعة.

كما أظهرت نتائج اختباري (F) و (t) أن النموذج ومعاملاته ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية (P-value = 0.000)، الأمر الذي يؤكد وجود تأثير معنوي للمحاسبة الاجتماعية في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية. وبناءً على ما تقدم يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة الاجتماعية وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية.

النتائج

الفرضية الأولى: تم قبول الفرضية الأولى التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المحاسبة الاجتماعية وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية. إذ أن العلاقة كانت معنوية وقوية مع قيمة معامل الارتباط 727^a

الفرضية الثانية: تم قبول الفرضية الثانية التي تشير إلى وجود تأثير معنوي بين المحاسبة الاجتماعية وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية. إذ أظهرت نتائج التحليل أن المحاسبة الاجتماعية تساهم بنسبة 0.529 في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية.

الاستنتاجات و التوصيات:

أولاً : الاستنتاجات



1. ان المحاسبة الاجتماعية تلعب دوراً حيوياً في تعزيز قيمة الوحدات الاقتصادية، اذ تساهم في تحسين الصورة الذهنية للوحدة الاقتصادية وزيادة ثقة المستثمرين و الزبائن.
2. ان تطبيق أسس المحاسبة الاجتماعية يساعد الوحدات الاقتصادية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال مراعاة الجوانب الاجتماعية و البيئية في أنشطتها.
3. ان الكشف عن الأثر الاجتماعي يساعد الوحدات الاقتصادية على تحديد نقاط القوة و الضعف في أدائها الاجتماعي، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسينها.
4. يوفر تحليل و تقييم الأثر الاجتماعي لأنشطة الوحدات الاقتصادية معلومات قيمة حول مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاهية المجتمع.
5. هناك حاجة لتطوير آليات وأدوات قياس و تقييم الأثر الاجتماعي بشكل فعال، بالإضافة إلى توفير التدريب والتأهيل اللازم للعاملين في مجال المحاسبة الاجتماعية.

التوصيات

1. ينبغي تشجيع الوحدات الاقتصادية على الإفصاح عن أدائها الاجتماعي بشكل شفاف وموثوق، من خلال إعداد تقارير دورية حول الأثر الاجتماعي لأنشطتها.
2. من الضروري استعمال هذه التقارير لتقييم مدى التزام الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، مما يعزز المساءلة والشفافية.
3. يُنصح بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل حول المحاسبة الاجتماعية، وإعداد برامج تعليمية متخصصة في هذا المجال لتأهيل الكوادر العاملة.
4. ينبغي تعزيز التعاون بين الجهات المعنية، مثل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوحدات الاقتصادية، لتطوير وتنفيذ برامج ومبادرات تهدف إلى تعزيز المحاسبة الاجتماعية.
5. يُستحسن تطوير منصات إلكترونية لتبادل المعلومات والخبرات حول المحاسبة الاجتماعية، مما يسهل التواصل بين الأطراف المعنية ويوفر مصدراً مستمراً للتعليم.



1- الموسوي، علاء حسن يوسف. (2017). العلاقة بين المسؤولية البيئية والأبعاد المحاسبية للرفاهية الاجتماعية وأثرها على تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية (دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية، جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة.

2- Cooper, C., Taylor, P., Smith, N., & Catchpole, L. (2005). A discussion of the political potential of social accounting. *Critical Perspectives on Accounting*, 16(7), 951-974.

3- Gray, R. (2002). The social accounting project and Accounting Organizations and Society Privileging engagement, imaginings, new accountings and pragmatism over critique?. *Accounting, organizations and society*, 27(7), 687-708.

4- Gray, R. (2007). Taking a long view on what we now know about social and environmental accountability and reporting. *Issues in Social and Environmental Accounting*, 1(2), 169-198.

5- Henderson, S., Peirson, G., Herbohn, K., & Howieson, B. (2017). *Issues in financial accounting*. Pearson Higher Education AU.

6- Jones, S., Romano, C. A., & Ratnatunga, J. (1995). *Accounting Theory: a contemporary review*. Harcourt Brace.

7- Kaya, U., & Yayla, H. E. (2007). Remembering Thirty-five Years of Social Accounting: A Review of the Literature and the Practice.

8- Onyekwelu, U. L., & Uche, U. B. (2014). Corporate social accounting and the enhancement of information disclosure among firms in Nigeria: A



case of some selected firms in Nigeria. *Journal of Economics and Sustainable development*, 5(6), 35-44.

9- Pourali, M. R. (2012). Social Accounting Challenges and Strategies for Implementation in Iran. *Indian J. Edu. Inf. Manage*, 1(9).

10- Salem, S. J. M. A. H., & Al-Zubaidi, M. (2023). Improving The Value Of the Company Through Disclosure On The Social Responsibility Of Industrial Companies. *AL-Qadisiyah Journal For Administrative and Economic sciences*, 25(3).

11- Vigante, I., & Sneider, R. (2013). Social accounting and its contribution to society. *Buhalterinės apskaitos teorija ir praktika*, 14, 7-16.

12- Naji Ali Al Saedi, M. (2021). *The impact of the ownership structure on the efficiency of investment decisions and its reflection on the value of the company* (Doctoral dissertation, University of Karbala). Faculty of Management and Economics.

13- Nugroho, M. N. (2018). The Effect of Asset Growth With Profitability and Company's Value (Case Study: Coal Company was Listed in Bursa Efek Indonesia during 2014-2016 Period). *Archives of Business Research*, 6(10).

14- Lusiana, M., Haat, M. H. C., Saputra, J., Yusliza, M. Y., Muhammad, Z., & Bon, A. T. (2021, March). A review of green accounting, corporate social responsibility disclosure, financial performance and firm value literature. In *Proceedings of the International Conference on Industrial Engineering and Operations Management* (pp. 5622-5640).